من إصـدارات معـهد التخطيـط القومـي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

1- قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر في ضوء مؤشرات تقارير التنمية البشرية

العدد رقم (346) يوليو 2023

بعد استعراض مفهوم قياس التنمية البشرية وطريقة حساب مؤشرها، تناولت هذه الدراسة بالرصد والتحليل تطور مستويات التنمية البشرية بناءً على المعلومات المتوفرة من تقارير التنمية البشرية، مع تحديد أهم المؤشرات المؤثرة في مستوى التنمية البشرية على مستوى الأدلة الفرعية الثلاثة، دليل توقع العمر ودليل التعليم ودليل الدخل. وربطت الدراسة بين مستويات التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية الوطنية وبين ما رصدته تقارير التنمية البشرية الدولية عن مصر. كما قدمت تحليلًا لما شهدته المحافظات المختلفة في مصر من تطور في مستويات التنمية البشرية منذ عام 1993 حتى عام 2020. واستخلصت الدراسة مسارات التدخل اللازمة لتكون خارطة طريق أمام المخططين ومتخذي القرار. واستعرضت بصورة تفصيلية حال التنمية البشرية بمحافظة سوهاج كنموذج استرشادي لتحديد مسارات التدخل. واستطاع فريق الباحثين بتخصصاتهم العلمية المختلفة من إحصاء تطبيقي، وتخطيط تعليم، وتخطيط صحي، واقتصاد، فضلًا عن الخبرة في إعداد مؤشرات التنمية البشرية من قراءة المؤشرات قراءة تحليلية تعزز مسارات التدخل وتبين مدى توافقها مع مبادرة حياة كريمة.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ. د. زينات طبالة (باحث رئيسي)، ود. أحمد سليمان، وأ. د. عزة الفندري
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملةً بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5315/%d8%b3.%d9%82346.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2- تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية

العدد رقم (347) يوليو 2023

تستهدف هذه الدراسة تحديد الحد المناسب لتكاليف المعيشة الذي يضمن مستوى لائقًا وكريمًا للمواطن المصري في ضوء المستجدات الراهنة والمتمثلة في تداعيات كوفيد -19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومعدلات التضخم، والتغيرات المناخية. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، تمت دراسة هذه المستجدات وتحليلها وبيان أثرها على الاقتصاد المصري. كما تم تحليل مستويات الإنفاق والاستهلاك على مستوى الجمهورية بصفة عامة، مع التركيز على تفاوتات مستويات المعيشة الموجودة بين المحافظات، وتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحد المناسب لتكلفة الطعام والشراب لأسرة مكونة من أربعة أفراد يبلغ في الشهر نحو 4,188 جنيه، مقارنةً بنحو 1,602 جنية عام 2020/19. وقدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات لتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد بقيم تراوحت بين 9.049 جنيه و658.4 جنيه. وهذا هو الحد المقبول اقتصاديًّا واجتماعيًّا في ظل الظروف السائدة في المجتمع المصري من تضخم مستمر ومتصاعد.

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات من أبرزها الاستمرار في تنويع مصادر واردات مصر الغذائية، مع العمل على تقليل الاستهلاك من الخبز وتحويل الاستهلاك من القمح إلى مجموعة أكثر تنوعًا من المجموعات الغذائية، والتوسع في توفير منافذ تسويقية للسلع الأساسية وطرحها بأسعار مخفضة، وضرورة مراعاة دمج بيانات الدخل والاستهلاك والعمل واستخدام وقت الترفيه وما إليها ضمن أداة مسح واحدة عند إعداد دراسات مستوى المعيشة؛ وهو ما يسهم في تطوير السياسة الاجتماعية.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ. د. محمود عبد الحي (باحث رئيسي)، و أ. د. سحر البهائي، و أ. د. سيد عبد المقصود
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5316/%d8%b3.%d9%82347.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3- التمكين الاقتصادي للمرأة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري

العدد رقم (348) يوليو 2023

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال دراسة القضايا الرئيسة التي يجب العمل عليها كهدف رئيس حتى تتحقق المساواة المرجوة بين الجنسين، ومن ثم استدامة النمو والتنمية كهدف يرجى الوصل إليه. وقد اتخذت الحكومات المصرية المتعاقبة عددًا من السياسات والإجراءات التي تدعم سياسة تمكين المرأة اقتصاديًا. لذا اهتمت هذه الدراسة بفحص هذه السياسات والإجراءات وتحليلها بعمق لبيان أثرها، ومن ثم الخروج بنتائج تسهم في معالجة الخلل أو القصور في المحاور المختلفة التي تصب في تحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا، وتساعد في إزالة المعوقات ومقابلة التحديات التي تعوق استكمال مراحل التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ. د. إجلال راتب (باحث رئيسي)، و أ. د. فادية محمد عبد السلام، و أ.د. سلوى محمد مرسي
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5317/%d8%b3.%d9%82348.pdf?sequence=1&isAllowed=y

ثانيًا: إصدارات المعهد من سلسلة أوراق السياسات

1- سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري وإجراءاتها في ظل التحديات المحلية والدولية

العدد رقم (19) ديسمبر 2023

استهدفت هذه الورقة تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات والإجراءات التي تعزز من أوضاعه. وقد توصلت الورقة إلى عدد من النتائج من أبرزها ما يأتي:

- تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء التي تزايدت أسعارها بمعدلات مرتفعة تجاوزت 100% لبعض السلع. وفي العام 2020 كان هناك نحو 35.2 مليون شخص يعانون من انعدام شديد ومعتدل في الأمن الغذائي، ونحو 5.2 مليون شخص يعانون من نقص شديد في التغذية.
- سجل الاكتفاء الذاتي نسبًا جيدةً للعديد من السلع كالخضروات والفاكهة والأسماك والدواجن والبيض، ونسبًا متدنيةً للقمح والذرة الشامية والفول والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.
- تُعد السلع نباتية المصدر المكون الرئيسي لغذاء المصريين نظرًا لانخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي فالنمط الغذائي لمعظم المصريين غير صحي، ويترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.
- يواجه الأمن الغذائي في مصر مجموعة من التحديات. منها تحديات داخلية، مثل زيادة عدد السكان، ومحدودية الموارد المائية، وتفتت الحيازات الزراعية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وعدم قدرة الدولة على زيادة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع، وارتفاع كميات الفقد والهدر في الغذاء. ومنها تحديات خارجية، مثل تداعيات التغيرات المناخية، واستمرار تداعيات وباء كوفيد 19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن تداعيات الأزمة السودانية.

ومن الإجراءات والسياسات التي اقترحتها الورقة: ضرورة تأمين مخزون استراتيجي غذائي مستدام، وتحقيق استدامة للنظم الغذائية، والاعتماد على سياسة إحلال الواردات، وذلك خلال المدى القصير والمتوسط. كما تمت صياغة مقترح بسياسة طويلة المدى تحت مسمى" سياسة تأمين الأمن الغذائي المصري" والتي تسعى لتحقيق مجموعة من المستهدفات، وتتطلب تشكيل مجلس أعلى للأمن الغذائي يختص بإعداد استراتيجية للأمن الغذائي المصري، والإشراف على تنفيذها ومتابعة أدائها، ومراجعة التشريعات المعنية بالغذاء قبل اعتمادها، واقتراح الإجراءات والآليات المعنية بتعزيز الأمن الغذائي للدولة.

- أعدت هذه الورقة أ. د. سحر البهائي.
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5377/%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a9%20%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2019.pdf?sequence=5&isAllowed=y

2- رؤية مقترحة لتعزيز أداء القطاع السياحي في مصر

العدد رقم (20) ديسمبر 2023

تمتلك مصر مقومات سياحية تنافسية يمكن أن تضعها ضمن قائمة أفضل المقاصد السياحية عالميًّا. والواقع أن مصر لم تستغل هذه المقومات بشكل كافٍ بعد. كما تحتاج رؤية مصر 2030 في السياحة لإعادة نظر في ضوء التغيرات التي طرأت على أوضاع السياحة العالمية خلال السنوات الماضية.

تستهدف هذه الورقة تقديم رؤية لتعزيز أداء القطاع السياحي في مصر في إطار السياحة المستدامة لتصبح مصر مقصدًا سياحيًّا رائدًا إقليميًّا ودوليًّا، وذلك بما يُمكّن من زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد المصري وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات. وقد قدمت الورقة تحليلًا لأوضاع صناعة السياحة العالمية وتوجهاتها المستقبلية، وتحليلًا لأوضاع القطاع السياحي في مصر ومؤشرات التعافي، وأوضاع تنافسية القطاع عالميًّا وإقليميًا، مع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات(SWOT)، وتحديد الأولويات من خلال طريقة اتخاذ القرارات متعددة المعايير (MCDA) باستخدام أسلوب التحليل الهرمي (AHP).

وقد أوضحت نتائج تحليل SWOT-AHP أن نقاط الضعف تأتي في مقدمة ما يجب استهدافه، تليها نقاط القوة، ثم الفرص والتحديات. وفيما يتعلق بالوزن النسبي الإجمالي للعناصر المختلفة جاء ضعف الانفتاح العالمي وضعف بيئة الأعمال في الأولوية، يليه الثروات التاريخية والثقافية والطبيعية، وضعف أطر حوكمة القطاع السياحي، وتوافر المقاصد السياحية للأربعة المواسم السياحية وتنوع أنماط السياحة، والزيادة المطردة في أسواق الطلب السياحي عالميًّا، وتباطؤ التحول الرقمي وضعف جاهزية بنية تكنولوجيا البيانات والمعلومات والاتصالات. وانطلاقًا من هذه النتائج جرت صياغة السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الرؤية المقترحة التي تمثلت في أربعة محاور أساسية: أولها تعزيز البيئة الداعمة لأداء القطاع السياحي، وثانيها رفع كفاءة جهود التسويق والترويج وفعاليتها، وثالثها سهولة الوصول، ورابعها تحسين جودة المنتج السياحي في إطار ثلاثة محاور فرعية هي: عناصر الجذب الحضارية والثقافية والترفيهية، ووكالات السفر والسياحة، وعناصر الإقامة.

- أعدت هذه الورقة أ. د. نجلاء حرب.
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5430/%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a9%20%d8%a7%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2020.pdf?sequence=6&isAllowed=y

3- مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري

العدد رقم (21) يناير 2024

ركزت هذه الورقة على تقييم مشروعات المشاركة وتحليلها، ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي، وقدمت تقييمًا لمشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة، ومشروع المدارس بنظام المشاركة مع القطاع الخاص. ومن أهم ما توصلت إليه الورقة من نتائج ما يأتي:

- تتمثل أساسيات بناء عقود مشاركة ناجحة على وجود إطار قانوني يشتمل على القوانين الجديدة أو تعديلات القوانين القائمة، لتسهيل أنشطة المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- تصنف مؤشرات الأداء الرئيسية لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص إلى ثلاثة مؤشرات: مؤشرات الأداء التشغيلية، والوظيفية، والمهنية. وتختلف مؤشرات تقييم المشاركة لمشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية باختلاف المراحل التي يمر بها المشروع. وتبدأ هذه المؤشرات بمراحل ما قبل دخول المشروع في المشاركة، حيث تبدأ بمؤشرات تقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع للوقوف على مدى قابلية المشروع للتمويل وتحقيقه للربحية المالية باعتبارها دوافع القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ تلك المشروعات.
- دائمًا ما تكون عقود مشروعات المشاركة طويلة الأجل ومركبة، ويصعب التنبؤ عند إبرام العقد بحدوث المخاطر المحتملة، والتي قد تستلزم أحيانًا اللجوء إلى إعادة التفاوض على شروط العقد لإعادة التوازن المالي للعقد، ويجب أن يكون الطرف الممثل للجهة الإدارية مستعدًا لذلك.
- يعد مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة أول صفقة ناجحة في إطار برامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص ونموذج قابل للتطبيق في المشروعات المستقبلية. وقد تعرض أول مشروع في قطاع التعليم بنظام المشاركة مع القطاع الخاص عام 2007 للإلغاء قبل الطرح بسبب عدم توفر الخبرة الكافية، وسوء توزيع المخاطر بين أطراف العقد.
- للقيام بعملية التقييم للمشروع على الوجه الأكمل، يحتاج الأمر إلى الإفصاح الكامل عن المشروع والمخاطر المحتملة التي سيتحملها طرفي التعاقد.

وقد خلصت الورقة إلى أن مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص تعد أحد أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة المساهمة في توليد فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات العامة.

- أعد هذه الورقة د. يحيى حسين علي، و د. فاطمة خميس الحملاوي.
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5442/%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a9%20%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2021.pdf?sequence=1&isAllowed=y

4- العلاقات المصرية الخليجية: بين التعاون والتنافس

العدد رقم (22) فبراير 2024

استهدفت هذه الورقة رصد وتوثيق وتحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي– مع التركيز على دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد سعت الورقة لاستشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل المستجدات الراهنة التي فرضتها المربكات المتراكبة خلال السنوات الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقديم بعض المقترحات العملية التي تسهم في تعزيز هذه العلاقات والدفع بها لآفاق أوسع من التعاون بما يحقق الإفادة للطرفين.

تناول الجزء الأول من الورقة المستجدات الراهنة على الصعيد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وانعكاساتها على صياغة علاقاتها الدولية. وتناول الجزء الثاني بالرصد والتحليل العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية وتطوراتها في ظل المستجدات الراهنة، مع بيان مجالات التكامل، وكذلك مجالات التنافس التي بدت في ظل استراتيجيات التنويع في تلك الدول. وقدمت الورقة في الجزء الثالث منها مقترحات لتعزيز العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

وأهم ما يمكن استخلاصه من تأثيرات محتملة للمستجدات الراهنة بدول مجلس التعاون الخليجي على العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية يتلخص في ثلاث نقاط أساسية. أولها أن التغير في المبادئ التي تحكم السياسة الدولية لدول المجلس، واتجاهها نحو ترشيد قراراتها المالية مع سيادة المدخل النفعي عليها، سوف ينعكس على سياسات التعاون مع الاقتصاد المصري خاصة في ظل تراجع أوضاع الاقتصاد المصري، وعدم استفادته من المساعدات التي قدمتها هذه الدول فيما سبق. ولذا يتوقع أن تكون سياسات المنح والمساعدات أقل سخاءً مما سبق. وثانيها أن اتساع دوائر العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يقلص دور مصر كشريك اقتصادي في المرحلة القادمة في كافة المجالات، خاصة في ظل عقد اتفاقات تعاون شاملة مع العديد من الدول، من بينها الصين وتركيا والهند وإسرائيل، مع التفوق الواضح لهذه الدول في العديد من المجالات، خاصة الصناعة والتطور التكنولوجي. وثالثها أن استراتيجيات التنويع التي تبنتها دول المنطقة، وبصفة خاصة السعودية والإمارات لبناء اقتصاد مستدام، وإن كانت تنطوي على العديد من مجالات التنافس، فإنها تشتمل أيضًا على آفاق واعدة للتعاون في مجالات التنمية مع إمكانية تكامل الخبرات في العديد من المجالات أهمها الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية، والبحث العلمي والتعاون الثقافي. ويعزز فرص استدامة التعاون أن دول الخليج لا تزال لديها قناعة أن مصر تمتلك مفاتيح الاستقرار الأمني والسياسي للمنطقة برمتها. وبناء على ذلك قدمت مجموعة من المقترحات لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ستة مجالات، وهي توفير البيئة الداعمة، وتنمية الصادرات المصرية لدول المجلس، وتنمية الاستثمارات الخليجية في مصر، وزيادة أعداد

السائحين الوافدين لمصر من دول المجلس، وزيادة أعداد العاملين المصريين بدول المجلس، وتحويل مجالات التنافس إلى مجالات للتعاون.

- أعدت هذه الورقة أ. د. نجلاء حرب.
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5444/%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a9%20%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2022.pdf?sequence=5&isAllowed=y

ثالثًا: سلسة أراء في قضايا التخطيط والتنمية

1-المقاطعة في الميزان

فبراير 2024

مع اندلاع الحرب على غزة، انطلقت دعوات لمقاطعة منتجات العديد من الشركات ذات العلامات التجارية الأجنبية والعالمية لاتهامها بدعم ومحاباة إسرائيل في هذه الحرب. وقد تم تداول مجموعة من قوائم مختارة من منتجات شركات عالمية للمقاطعة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتسابقت المنصات الإلكترونية لتعريف المواطنين بالمنتجات المحلية البديلة لمنتجات الشركات التي جرت الدعوة لمقاطعة منتجاتها. وتصدرت نقابة المحامين المصرية الدعوة للمقاطعة، للتأكيد على دعم الشعب المصري لأشقائه بفلسطين، وللتنديد بالاعتداءات الوحشية الإسرائيلية. ودفعت المقاطعة العديد من الفروع المحلية للشركات الأجنبية للإعلان عن: تخفيضات كبيرة في أسعار منتجاتها، مع إصدار بيانات تؤكد عدم دعمها للدولة المعتدية، ورفضها تمامًا للعنف، وتقديم تبرعات مالية للشعب الفلسطيني. وقد ناشد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أبناء مصر عدم الانسياق وراء دعوات مقاطعة شركات مصرية تحمل علامة تجارية أجنبية لما لذلك من ضرر على الاستثمار بوجه خاص، وعلى الاقتصاد المصري بوجه عام.

- مادة هذا العدد مستمدة من تقرير عن مناقشات لقاء خبراء عقده المعهد في 13 من ديسمبر 2023.
- يمكن الاطلاع على هذا العدد كاملًا بالضغط على الرابط الآتي:

http://164.160.67.161/bitstream/handle/123456789/5452/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b7%d8%b9%d8%a9%20%d9%81%d9%89%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a7%d9%86.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2- مستقبل الطاقة فيما بعد 2025

فبراير 2024

تعد الطاقة الكهربائية هي الركيزة الأساسية لجميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُجري الاعتماد عليها في تغذية كافة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية، وكذلك في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وتطويرها، ومناطق الاستصلاح الزراعي، فضلًا عن ارتباطها بشكل مباشر بالمتطلبات المعيشية للمواطنين.

وقد شهد قطاع الكهرباء تطورًا ملحوظًا خلال الأعوام الثمانية الأخيرة بغرض تأمين احتياجات جميع القطاعات التنموية والخدمية من الكهرباء، وتحقيق أمن الطاقة، والقضاء على أزمة قصور إمدادات الطاقة الكهربائية المنتجة عن الوفاء بالأحمال الزائدة التي حدثت خلال الفترة من (2012 – 2014). وتتمثل أبعاد الرؤية التنموية للقطاع في تطوير الطاقة للنهوض بكفاءتها، والقدرة على مسايرة التقدم التكنولوجي والتطور المعرفي، مما يسمح بتوفير الطاقة بأسعار تنافسية، وعلى نحو مستدام، ومتوافق بيئيًا لتحسين جودة حياة المواطنين.

- مادة هذا العدد مستمدة من تقرير عن مناقشات لقاء خبراء عقده المعهد في 9 من يناير 2024.
- يمكن الاطلاع على هذا العدد كاملًا بالضغط على الرابط الآتي:

http://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5454

رابعًا: كتب مرجعية

كتاب "أساسيات بناء النماذج الرياضية وتطبيقاتها في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة"

أصدر معهد التخطيط القومي هذا الكتاب الذي ألفه أ. د. عبد الحميد القصاص الرئيس الأسبق لمعهد التخطيط القومي، والأستاذ بمركز الأساليب التخطيطية بالمعهد، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب. ويتناول الكتاب الموضوعات التالية:

الجزء الأول: الخلفية النظرية لبناء النماذج الرياضية

الفصل الأول: مفاهيم بناء النموذج الرياضي وخطواته

الفصل الثاني: تطوير النموذج المفاهيمي

الفصل الثالث: المداخل الرئيسية للنمذجة (1): أساليب الأمثلية والمحاكاة

الفصل الرابع: المداخل الرئيسية للنمذجة (2): نماذج الاقتصاد القياسي والشبكات العصبية الاصطناعية

الفصل الخامس: طرق تقدير المعلمات ومعايرة النماذج

الفصل السادس: الطرق التحليلية والعددية لحل معادلات النماذج الرياضية

الجزء الثاني: تطبيقات النمذجة الرياضية في مجالات السكان والاقتصاد والبيئة

الفصل السابع: النماذج الرياضية في مجال السكان (النماذج الديموغرافية)

الفصل الثامن: النماذج الرياضية في مجال الاقتصاد (النماذج الاقتصادية)

الفصل التاسع: النماذج الرياضية في مجال البيئة (النماذج البيئية)

الفصل العاشر: النماذج متعددة الأبعاد السكانية–الاقتصادية–البيئية

ويعد هذا الكتاب مرجعًا علميًّا في أحد المجالات التي تتصف بندرة المراجع العربية وقلة الكوادر الفنية. وهو يسد حاجة الطلاب في المرحلة الجامعية لا سيما طلاب الماجستير والدكتوراه، وكذا حاجة الباحثين والممارسين في جهات العمل المختلفة في مصر وسائر الدول العربية إلى المعرفة بأنواع النمذجة ومفاهيمها ومنهاجياتها ومراحلها وأدواتها المختلفة.